

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



# تقرير حالة البلاد 2019

محور الموارد البشرية

## التعليم العالي





4	المُلخَص التَّنفيذِي .....
7	التَّقديْم .....
7	الأهْداف الاستراتيجِيَّة للتعليم العالِي .....
	ضمْن خِطَّة تنمِيَّة الموارِد البشريَّة (2016-2025).
10	أولاً: نظام القبول الموحد وتوفير فرص المساواة بين الطلبة .....
14	ثانياً: الجودة .....
20	ثالثاً: المساواة .....
23	رابعاً: الابتكار .....
26	خامساً: المشاركة الفاعلة في عملية التعليم العالِي .....
27	مراجعة التوصيات التي قُدِّمت في تقرير .....
	حالة البلاد لعام 2018 حول قطاع التعليم العالِي.
30	النظرة المستقبلية .....
35	الخلاصة والتوصيات .....
39	المراجع .....

## الملخص التنفيذي

هدفت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) إلى تطوير منظومة متكاملة واستراتيجية وشاملة وواضحة المعالم لتنمية الموارد البشرية، توطر عمل القطاعات المعنية بالتعليم، وتنسجم مع مخرجات الرؤية الاقتصادية للسنوات التي تغطيها الاستراتيجية. وعملت هذه الاستراتيجية على رسم خريطة طريق أمام المعنيين لأولويات الإصلاح والتأهيل في النظام التعليمي (بشقيه العام والخاص) وبتفصيل كبير في قطاع التعليم العالي.

واستهدفت الاستراتيجية في قطاع التعليم العالي عدداً من الموضوعات، كان أبرزها: الحاكمة، وتعديل أسس القبول في الجامعات الرسمية، وتنظيم استثناءات القبول الجامعي والبرنامج الموازي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة: إتاحة الفرص (توفير فرص قبول عادلة للطلبة المؤهلين)، والجودة (رفع معايير مخرجات الأبحاث العلمية وجودتها ومستوى التدريس والتعلم)، والمساءلة (تحفيز الجامعات على تحمّل مسؤولية أكبر في تحقيق الأهداف الوطنية)، والابتكار (تمكين تبني أفضل الممارسات الدولية في التدريس والتعلم)، وأنماط التفكير (زيادة وعي الجهات المعنية بأهمية التعليم العالي).

وقد أشارت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية في مقدمة محور التعليم العالي إلى وجود فجوات كبيرة، منها: أسس القبول التي تعيق ضمان مدخلات ملائمة للتعليم الجامعي، وتدني الدعم المادي للجامعات، ووجود فجوة بين المخرجات الجامعية

وسوق العمل، ومحدودية البحث العلمي وتنمية الابتكار. واقترحت الاستراتيجية العديد من الأنشطة والحلول لتجسير هذه الفجوات، وقد تناولها تقرير حالة البلاد لعام 2018 بشيء من التفصيل والدقة. إلا أن بعض هذه الأنشطة والحلول لم تكن قادرة في واقع الأمر على حل المشكلة التي وُضعت من أجلها، فعلى سبيل المثال: عملية تهيئة بيئة جامعية مناسبة ومحفزة للإبداع والتميز، أغفلت تماماً موضوع البحث العملي واستمطار الأفكار، وتعزيز الطلبة المبدعين علمياً، واهتمت اهتماماً سطحياً بالانتماء وبعض جوانب الإبداع الأدبي.

وعملت وزارة التعليم العالي في المدة (2016-2019) على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية من خلال إعداد خطة استراتيجية خاصة بها للأعوام (2019-2021)، وقد حققت عدداً من الإنجازات في مجالات القبول الموحد وإقرار نظام السنة التحضيرية للطلبة والبدء بتطبيقها تطبيقاً جزئياً، وقد عملت الوزارة على زيادة مقاعد المكرمة الملكية للفتات المستهدفة، ونشطت في مجال توجيه الطلبة نحو وظائف المستقبل، وعملت على إشراك القطاع الخاص في صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية، وبدأت بتطبيق قرار مجلس التعليم العالي في التخفيض التدريجي للتخصصات الراكدة والمشبعة، وتم استحداث مراكز تطوير قدرات لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وتم وضع أنظمة وتعليمات خاصة بهذه المراكز، وأصدرت الوزارة نظام ممارسة العمل الأكاديمي، ويجري حالياً وضع تعليمات لتنفيذ أحكام النظام.

كما أنجزت المرحلة الثانية من مشروع تطوير وحدات التطوير الأكاديمي في الجامعات، فعملت الوزارة على توجيه هذه الجامعات لتفعيل نظام المعلومات الإدارية للتعليم العالي (HE-MIS)، وإنشاء قاعدة بيانات بحثية للجامعة. وتتم المتابعة مع الجامعات بهذا الخصوص، وبخصوص تحفيز الجامعات على تحمّل مسؤولية أكبر تجاه تقديم مساهمات ملموسة في تحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، فقد صدر قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018، والذي نصّ على تخفيض عدد الأعضاء لكل من مجلسي التعليم العالي والأمناء إلى تسعة أعضاء، كما صدر قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018، وتم فيه إقرار نظام مساءلة أداء القيادات الأكاديمية وتقييمها في الجامعات من مجلس التعليم العالي، ورُفِع إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات التشريعية. كما تمّت الموافقة من مجلس التعليم العالي على اعتماد معايير ومؤشرات للأداء والنماذج الموحدة لتقييم رؤساء الجامعات الرسمية 2017 بموجب القرار رقم (227)، وتم إقرار مشروع نظام تنظيم العلاقة بين هيئة المالكن والجامعة الخاصة من مجلس التعليم العالي، ورُفِع المشروع إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات التشريعية.

وقد لوحظ أن الوزارة -بالشراكة مع الجامعات والهيئات المضطلة بشؤون التعليم العالي- ما زالت تعمل على تنفيذ متطلبات تحقيق الأهداف الاستراتيجية الواردة في خطتها للأعوام (2019-2021)، إلا أن الضرورة تقتضي العمل على تطوير إطار تقييم ومتابعة للخطة والمشاريع المتضمنة بها، ليتم بعد ذلك متابعة تنفيذ الإجراءات وفق أسس علمية وعملية. كما عملت الوزارة على التوجه نحو تحقيق الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تبني فكرة الجامعة المنتجة، فكان لا بد من تطوير المناهج الدراسية وأساليب التدريس بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي وثورة المعلومات والتعليم للمستقبل، وبناء الشراكات الفاعلة مع المجتمعات المحلية والمشغلين في إقرار الأولويات والبرامج والخيارات، وتحسين أساليب اتخاذ القرارات، وتنمية الإحساس بالمسؤولية، وتخصيص الموارد المالية على النحو الأفضل، وتوفير أطر التقييم لمؤسسات التعليم العالي ومتابعتها ومساءلتها وفق معايير أكاديمية محددة للجودة، وتحديث التشريعات والاستراتيجيات النافذة في الجامعات لمواكبة المستجدات. كما أصدرت الوزارة تعليمات مزاولة العمل الأكاديمي لسنة 2018 التي حددت الشروط الواجب توافرها في من يمارس العمل الأكاديمي في الجامعات، وأصدرت كذلك تعليمات دعم البحث العلمي والابتكار لسنة 2018، والتي عززت من دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في تأصيل البحث العلمي والسعي إلى التجديد والإبداع والابتكار، إلا أنها لم تعالج موضوع الترقيات الأكاديمية في الجامعات الحكومية والخاصة.

## التقديم

استناداً إلى التوجيهات الملكية، شكّلت الحكومة في 24 آذار 2015، اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية التي عملت على بناء استراتيجية وطنية (2016-2022)، ووضعت الحكومة عدداً من الخطط الإجرائية التنفيذية، وإطاراً عاماً لتقييم ومتابعة كل محور من محاور الخطة.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية بحلول عام 2025 إلى تحقيق رؤية الأردن وإيمانه بضرورة حصول جميع الأطفال على تعليم مبكر عالي الجودة، وتحقيق تجارب تسهم في تطويرهم والارتقاء بجاهزيتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي، وبالتالي تأمينهم بالحياة الصحية والرفاهية في المستقبل، وضمان حصول جميع الطلبة على تعليم منصف ذي كفاءة وجودة عاليتين يشمل طلبة المرحلتين الأساسية والثانوية، بما يضمن الحصول على مخرجات تعليمية فاعلة ومتماشية مع متطلبات الحياة وسوق العمل، وتحقيق زيادة كبيرة في أعداد الشباب والبالغين ممن يمتلكون المهارات الفنية والتقنية المتوافقة مع احتياجات سوق العمل، وتمكينهم من الحصول على وظائف مناسبة، وفتح المجال أمامهم للدخول في عالم ريادة الأعمال، والحرص على إتاحة الفرصة العادلة لهم في الالتحاق بالتعليم العالي بكلف مناسبة وجودة عالية.

## الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي ضمن خطة تنمية الموارد البشرية (2016-2025).

1. توفير فرص عادلة مبنية على أسس تتمتع بالمساواة للطلبة المؤهلين كافة، بناءً على الجدارات والقدرات.
2. رفع مخرجات الأبحاث العلمية وجودتها ومستوى التدريس والتعلم في أنظمة التعليم العالي بما يتوافق ويتماشى مع أفضل الأساليب والمعايير في الجامعات المتطورة.
3. تحفيز الجامعات على تحمّل مسؤولية أكبر تجاه تقديم مساهمات ملموسة في تحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.
4. الابتكار للتمكّن من تبني أفضل الممارسات الدولية في التدريس والتعلم التي من شأنها دعم تحقيق مستويات أفضل في إتاحة فرص التعليم والجودة.
5. زيادة وعي الجهات المعنية المستفيدة من أهمية التعليم العالي وما يعكسه من مكاسب وطنية بهدف تعزيز مشاركتها في عملية التعليم العالي.

وقد انعكست الأهداف الاستراتيجية على عدد من المحاور في قطاع التعليم العالي، أبرزها الحاكمية، وتعديل أسس القبول في الجامعات الرسمية، وتنظيم استثناءات القبول

الجامعي والبرنامج الموازي. وبخصوص محور الحاكمية فقد تضمنت الأهداف العمل على تعديل قانوني الجامعات الأردنية والتعليم العالي والبحث العلمي، على النحو التالي: إعادة النظر في تشكيل مجلس التعليم العالي ليضم في عضويته 8 أعضاء إضافة إلى الرئيس، وتخفيض عدد أعضاء مجلس الأمناء من 13 في الجامعات الرسمية و15 في الجامعات الخاصة إلى 9 أعضاء بمن فيهم الرئيس -علماً أن هذه التعديلات على أعداد أعضاء مجالس الأمناء لا تعطي مؤشراً حقيقياً على تجويد أداء هذه المجالس-، والتأكيد على تفعيل دور مجلس الأمناء ضمن الصلاحيات الأكاديمية والمالية والإدارية. إضافة إلى أن يكون تعيين رئيس الجامعة الرسمية وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية، ويحدد النظام آلية التعيين عن طريق لجنة استكشاف، ولجنة اختيار ترفع تنسيبها بثلاثة مرشحين لمجلس التعليم العالي الذي يُنسب بأحدهم لمجلس الوزراء بحسب النقاط.

كما وضعت أنظمة من بينها نظام مزاولة ممارسة مهنة التعليم، ونظام تحديد العلاقة بين مالكي الجامعات الخاصة وإداراتها الأكاديمية، ونظام أداء القيادات الأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي. وتتضمن هذه الأنظمة مساءلة رؤساء الجامعات والرقابة على أدائهم.

وتضمن محور تعديل أسس القبول في الجامعات الرسمية، ربط عملية التعليم بقدرة الطالب ورغبته في التخصص، فلا يكون امتحان شهادة الثانوية العامة هو المعيار الوحيد للقبول في الجامعة، إذ تأخذ الجامعات دوراً في وضع معايير إضافية تضمن الموازنة بين قدرة الطالب ورغبته في التخصص الدراسي الملائم له، ويمكن تطبيق ذلك إما من خلال امتحان الثانوية العامة إضافة إلى السنة التحضيرية، أو امتحان الثانوية العامة إضافة إلى معيار تضعه كل جامعة ويقره مجلس أمنائها.

أما محور تنظيم استثناءات القبول الجامعي، فقد تضمن العمل على زيادة منح المكرمات لأبناء القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني بنسبة 10% سنوياً، لتصبح نسبة منح الاستثناء 30% على أن توجه النسبة المضافة البالغة 10% إلى التعليم التقني. وكذلك إضافة زيادة منح المكرمات لأبناء العاملين في وزارة التربية والتعليم بنسبة 5 بالمئة سنوياً لتصبح نسبة منح الاستثناء الكلية 10%، على أن توجه النسبة المضافة إلى الالتحاق بالتعليم التقني.

وبخصوص المدارس ذات الظروف الخاصة (الأقل حظاً)، تضمنت الاستراتيجية ضرورة تصحيح أوضاعها خلال مدة لا تتجاوز 10 سنوات، للارتقاء بأداء هذه المدارس إلى المستوى المطلوب خلال السنوات السبع الأولى، ليتم بعدها معالجة «الظروف الخاصة» نهائياً. كما تضمنت الاستراتيجية العمل على إنشاء هيئة مستقلة خاصة باسم «هيئة

تأهيل المدارس»، تشمل في كادرها تربويين واجتماعيين ومهندسين واداريين، يُعهد إليها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والحكام الإداريين ودوائر الدولة تنفيذ البرنامج وفق أسس موضوعية تتناول المعلم والمدرسة والبيئة المدرسية والبنية التحتية والمواصلات، ويتم تدريجياً حذف المدارس ذات الظروف الخاصة من الاستثناءات قبل إتمام البرنامج. وتضمنت الاستراتيجية كذلك فصل «كشوفات أبناء البادية الأردنية» أو ما دُرج على تسميته «أبناء العشائر» تماماً عن كشوفات المدارس ذات الظروف الخاصة، على أن تتولى لجنة خاصة تمثل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ومستشارية شؤون العشائر وآخرين من ذوي العلاقة، وضع قواعد موضوعية ومهنية ومعلنة لكشوفات أبناء البادية. وبهذا يتم اختيار الطلبة من كشوفات أبناء البادية الأردنية ليشمل ذلك الطلبة من مدارس البوادي الشمالية والوسطى والجنوبية، وفق قواعد التنافس بينهم واستناداً إلى تسلسل علاماتهم. كما يتم قبول الطلبة في الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي، ويتم شمول هذه المدارس في برنامج تصحيح أوضاع المدارس ذات الظروف الخاصة.

وبخصوص المحافظات والألوية، تضمنت الاستراتيجية تخصيص مقاعد إضافية لتخصصي الطب وطب الأسنان في السنة التحضيرية للمحافظات والألوية أو ما يعادلها ابتداء من العام الدراسي 2017/2018، في حين يلتزم الطلبة المستفيدون من القبول بالعمل في محافظاتهم وفق تعليمات توضع لهذه الغاية من وزارة التعليم العالي.

وفي ما يتصل بالاستثناءات الأخرى، تضمنت الاستراتيجية إعادة تنظيمها ابتداءً من كليات الطب وطب الأسنان من العام الدراسي 2018/2019، على أن تتبع لها بقية التخصصات المهنية لاحقاً، إضافة إلى إعادة النظر في استثناءات أبناء العاملين في الجامعات الرسمية عام 2020.

## 1. الإنجازات في قطاع التعليم العالي

تعد الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) بمثابة خريطة طريق للقائمين على قطاع التعليم العالي بأهدافها الخمسة: إتاحة الفرص (توفير فرص قبول عادلة للطلبة المؤهلين)، والجودة (رفع معايير مخرجات الأبحاث العلمية وجودتها ومستوى التدريس والتعلم)، والمساءلة (تحفيز الجامعات على تحمّل مسؤولية أكبر في تحقيق الأهداف الوطنية)، والابتكار (تمكين تبني أفضل الممارسات الدولية في التدريس والتعلم)، وأنماط التفكير (زيادة وعي الجهات المعنية بأهمية التعليم العالي).

وقد أشارت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية في مقدمة محور التعليم العالي إلى وجود فجوات كبيرة، منها: أسس القبول التي تعيق ضمان مدخلات ملائمة

للتعليم الجامعي، وتدني الدعم المادي للجامعات، ووجود فجوة بين المخرجات الجامعية وسوق العمل، ومحدودية البحث العلمي وتنمية الابتكار. واقترحت الاستراتيجية العديد من الأنشطة والحلول لتجسير هذه الفجوات، وقد تناولها تقرير حالة البلاد لعام 2018 بشيء من التفصيل والدقة. إلا أن بعض هذه الأنشطة والحلول لم تكن قادرة في واقع الأمر على حل المشكلة التي وُضعت من أجلها، فعلى سبيل المثال: عملية تهيئة بيئة جامعية مناسبة ومحفزة للإبداع والتميز، أغفلت تماماً موضوع البحث العملي واستمطار الأفكار، وتعزيز الطلبة المبدعين علمياً، واهتمت اهتماماً سطحياً بالانتماء وبيع بعض جوانب الإبداع الأدبي.

وقد عملت وزارة التعليم العالي مع الجامعات والمؤسسات والهيئات على البدء بتنفيذ متطلبات الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية للمدة (2016-2025) وفق الأهداف الاستراتيجية الخمسة المحددة لها والتي مثلت محاور العمل تمثيلاً شمولياً. وعند مراجعة الخطة الاستراتيجية للوزارة للاعوام (2019-2021) والوثائق التي تُظهر منجزات الوزارة في المشاريع المطروحة في الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، تم الوصول إلى التالي:

### أولاً: نظام القبول الموحد وتوفير فرص المساواة بين الطلبة

الهدف هو إنشاء نظام موحد على أساس الجدارة للانتحاق بالجامعات، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص من خلال تنظيم الاستثناءات وإلغاء الامتيازات غير المنصفة وإلغاء البرنامج الموازي. إذ تم في هذا المجال الإنجازات التالية:

1. صدور قرار مجلس التعليم العالي بالموافقة على الأسس العامة للسنة التحضيرية بتاريخ 2018/1/25.
2. البدء بتطبيق السنة التحضيرية لتخصّي الطب وطب الأسنان على الطلبة المقبولين في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا مع بداية العام الدراسي 2018/2019 وبنسبة 20% على الطاقة الاستيعابية للتخصصين، فتم قبول 635 طالباً من خلال وحدة تنسيق القبول الموحد على البرنامج العادي، و523 طالباً على البرنامج الموازي، في كلتا الجامعتين.
3. صدور قرار مجلس التعليم العالي رقم (2019/27) المتضمن حساب السنة التحضيرية سنة دراسية أولى وتطبق عليها تعليمات منح درجة البكالوريوس، وكذلك توجيه الجامعات للبدء بإعادة تصميم الخطط الدراسية للسنة الأولى في جميع البرامج والتخصصات لدرجة البكالوريوس، إذ تمثل فيها السنة الأولى سنة تحضيرية بما

- يضمن نتائج تعليمية ذات جودة عالية، على أن تُطبق السنة التحضيرية بداية الفصل الأول من العام الدراسي 2020/2019، وإدراج مواد في السنة التحضيرية تتطلب تفوقاً علمياً أساسياً وقدرات دراسية، على أن يتم استخدام وسائل تدريس متقدمة يتخللها عمليات تقييم ومتابعة دورية، وتصميم امتحانات مُشدّدة قادرة على تقييم استعداد الطلبة في نهاية السنة التحضيرية للانتقال إلى السنة الثانية.
4. دراسة حاجات المحافظات من تخصصي الطب وطب الأسنان بالتعاون مع وزارة الصحة والمجلس الطبي الأردني وديوان الخدمة المدنية.
5. صدور قرار مجلس التعليم العالي بزيادة مقاعد المكرمات لأبناء القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني بنسبة 10% على مدار خمس سنوات وبنسبة 2% سنوياً، لتصبح نسبة مقاعد الاستثناء 30% على أن توجّه النسبة المضافة 10% إلى التعليم التقني، وتضمن ذلك في سياسات القبول.
6. دراسة تعليمات قبول أبناء البادية والمناطق الأقل حظاً، إذ تم فصل الفئتين (فئة أبناء المناطق الأقل حظاً، وفئة أبناء البوادي: الوسطى والشمالية والجنوبية)، وتضمن ذلك في سياسات القبول.
7. الطلب من وزارة التربية والتعليم حصر حاجاتها من المعلمين المؤهلين في التخصصات التربوية ولمدة عشر سنوات قادمة.
8. إقرار معايير الجودة في برامج إعداد المعلمين التي تقدمها كليات التربية في الجامعات الأردنية ونتائج التعلم لتلك البرامج.
9. إقرار خطة تطوير كليات التربية.
- إلا أنه لوحظ في هذا المجال أن السنة التحضيرية تم تطبيقها لسنة واحدة، ولا يوجد ما يشير إلى تعميمها واستمرار العمل بها، وكذلك لم تظهر النتائج المشار إليها في المنجزات، وخاصة في ما يتصل بحاجة المحافظات من تخصصي الطب العام وطب الأسنان، مع أن المخزون المتوافر لدى ديوان الخدمة المدنية يشير إلى تضخم في أعداد خريجي كليات الطب سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الدراسة خارج الأردن، والوزارة تقول إنها قامت بإجراء دراسة لحاجات المحافظات من تخصصي الطب وطب الأسنان بالتعاون مع وزارة الصحة والمجلس الطبي الأردني وديوان الخدمة المدنية، وسيتم إيجاد آلية مناسبة بالتعاون مع الديوان لالزام الطلبة الذين قبلوا على مقاعد المحافظات للعمل في محافظاتهم بعد التخرج. إذ إن السنة التحضيرية تعد مرحلة انتقالية ما بين مرحلة التعليم المدرسي والتعليم الجامعي، ودورها أنها تعمل حالة من التوافق النفسي لدى الطلبة بين ما تعودوا عليه في حياتهم المدرسية وبين الحياة الجامعية الجديدة.

وفي مجال المدارس الأقل حظاً، لم يظهر ما يشير إلى تعاون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارة التربية والتعليم لضمان معالجة ضعف الأداء في المدارس الابتدائية والثانوية، والحد من الحاجة للاستثناءات، وما تم عمله هو إقرار تعليمات للمكرمة الملكية السامية لأبناء العشائر في مدارس البادية الأردنية والمدارس ذات الظروف الخاصة.

10. توجيه الطلبة في اختيار الوظائف المناسبة لهم من خلال إرشادهم لمسارات ما بعد المرحلة الثانوية والتخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وطموحاتهم، وتخفيض أعداد الملتحقين بالجامعات دون وعي تام بالخيارات البديلة وبفرض العمل المستقبلية. وتم في هذا المجال ما يلي:

1. إطلاق بوابات خاصة: مثل بوابتي «اختر تخصصك» و«ادرس في الأردن» على الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي ([www.mohe.gov.jo](http://www.mohe.gov.jo))، بهدف مساعدة طلبة الثانوية العامة في اختيار تخصصاتهم.
2. إطلاق حملة تحت اسم «جائبين عندكم نوضح معلومتكم» لإرشاد طلبة الثانوية في اختيار التخصصات التي تناسبهم.
3. مخاطبة وزارة التربية والتعليم بموجب الكتاب رقم س ت/4832 بتاريخ 2018/4/30 المتضمن توجيه الطلاب وإرشادهم في اختيار الوظائف المناسبة لهم.
4. العمل جارٍ لتحديث البوابات وتغذيتها بالمعلومات تغذيةً دورية وقبل مواسم القبول في الجامعات، إذ يتم تحديث المعلومات المتعلقة بالتخصصات من حيث كونها راکدة أو مشبعة أو مطلوبة لسوق العمل.
5. بلغ عدد زوار بوابة «اختر تخصصك» التي أنتجتها الوزارة 168 ألف زائر حتى وقت إعداد هذه المراجعة. وتهدف هذه البوابة إلى تعريف الطلبة بالتخصصات المطلوبة لسوق العمل داخلياً وخارجياً، ودعم توجه الطلبة نحو التخصصات التقنية.

وقد لوحظ في هذا المجال أنه لم يتم العمل على تحقيق أي من المتطلبات الأساسية، والمتمثلة في: توفير الإرشادات والمعلومات التي تتصل بالمسار الوظيفي في المدارس، وربطها بفرض أوسع للتعليم والتدريب المهني والتقني عالي الجودة ضمن مستويات التعليم ما بعد الثانوي والعالي، وتوفير بيانات دقيقة وتوزيعها حول فرص العمل للتخصصات المختلفة في كل جامعة من خلال «نظام جديد لمعلومات سوق العمل» (LMIS) خاص بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وتقديم منح وغيرها من أشكال الدعم المالي والحوافز للملتحقين بالتخصصات التقنية والمهنية.

وكذلك، لم يتم تطوير بوابة القبول الموحد من خلال التخصصات الجاذبة وربطها بسوق العمل بالتنسيق مع القطاع الخاص، وتنظيم حملات إعلانية وترويجية.

6. توسيع قاعدة الدعم المالي للطلبة من خلال ضمان حصول جميع الطلبة المؤهلين على الدعم المالي الذي يحتاجون إليه للالتحاق بالتعليم العالي. وتم في هذا المجال تحقيق الآتي:

تشكيل لجنة لدراسة الواقع المالي والإداري لصندوق دعم الطالب، وقد أوصت اللجنة بما يلي:

1. ضرورة تطوير برمجية حاسوبية متكاملة تغطي جميع المراحل المتصلة بعمل الصندوق من مرحلة تقديم طلب الحصول على قرض أو بعثة حتى نهاية مرحلة التحصيل.

2. رفع كفاءة آلية المطالبة بالقروض وتحصيلها.

3. العمل على زيادة الموارد النقدية للصندوق من خلال مخاطبة كبار مؤسسات القطاع الخاص لدعم الصندوق، إذ إن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الدخل الخاضع للضريبة لتلك المؤسسات.

4. وضع أسس لاستثمار أموال الصندوق ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها، من خلال تكوين نواة استثمارية للصندوق ووضع مبلغ مالي يتم استثماره بقرار من لجنة إدارة الصندوق.

5. وضع أسس لتحصيل القروض الممنوحة للطلبة واستردادها.

6. العمل تدريجياً على إيقاف البعثات الكاملة والجزئية وحصرها في البعثات التشجيعية وفي حدود ضيقة، نظراً لأنها تمثل استنزافاً لأموال الصندوق ولا تدعم استمراريته في تحقيق أهدافه، وتوسيع مظلة الطلبة المستفيدين من القروض الميسرة جداً التي يمنحها الصندوق.

7. منح الطالب قرصاً يغطي كلفة كامل الساعات الدراسية المعتمدة لمرة واحدة.

- تعديل نظام صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية، إذ تم إضافة ممثلين عن القطاع الخاص في لجنة إدارة الصندوق، وتم تعديل عدد من الأسس لتزداد فرصة الطلبة المحتاجين في الحصول على الدعم.

- صدور النظام الجديد لصندوق دعم الطالب رقم (114) لسنة 2018 في الجامعات الرسمية، إذ تم تعديل المادة (12) من النظام، بحيث يتاح للطالب تسديد قيمة

القرض الذي حصل عليه من الصندوق بعد سنتين من حصوله على المؤهل العلمي، على أن يتم السداد خلال مدة لا تتجاوز 5 سنوات بعد السنتين، مما يوفر للطالب 7 سنوات لسداد القرض، علماً أن النظام القديم كان ينص على ضرورة السداد مباشرة بعد تخرج الطالب. ووفق النظام الجديد، تم زيادة عدد المنح والقروض المقدمة للملتحقين بالتخصصات التقنية والمهنية من خلال صندوق دعم الطالب، إذ بلغ مجموعها 6871 منحة وقرضاً لدرجتي البكالوريوس والدبلوم.

إلا أنه لم يتم في هذا المجال توسيع نطاق خدمات الصندوق ليصبح مؤسسة مالية متكاملة لدعم الطلبة، ترتبط بصورة وثيقة مع القطاع البنكي، وتقوم بدراسة التحديات التي واجهتها الجهود السابقة في هذا المضمار واستكشاف تجارب ناجحة في دول مشابهة لمنح قروض حكومية للطلبة، بحيث تكون خلفاً لصندوق دعم الطالب ولكن على نطاق أوسع. ولم يظهر إلى الآن ما يشير إلى العمل مع البنوك ومؤسسات التعليم العالي لتأسيس مؤسسة التمويل الجديدة والإدارة لها. ولم تقم الوزارة بمراجعة آليات المنح الحالية والمكررات والتأكد من تطبيق خطة استراتيجية لتوجيه الدعم للطلبة الأكثر حاجة.

## ثانياً: الجودة

1. رفع معايير مخرجات الأبحاث العلمية وجودتها ومستوى التدريس والتعلم في أنظمة التعليم العالي، بما يتوافق ويتماشى مع أفضل الأساليب والمعايير في الجامعات المتطورة. وكما يلي:

اعتماد جميع البرامج المهنية من طبّ وطبّ أسنان وهندسة... إلخ، والتقيّد بمعايير نظام الجودة من خلال رفع مستوى الجودة في جميع مؤسسات التعليم العالي، وضمان توافق برامجها الأكاديمية والمهنية مع مستويات الجودة العالمية، واعتمادها دولياً واستقطاب المزيد من الطلبة الأجانب، وقد تم العمل في هذا الجانب على مخاطبة هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بموجب الكتاب رقم س/ت/12124، بتاريخ 2018/10/9، لوضع معايير لاعتماد البرامج المهنية من طبّ وطبّ أسنان وهندسة... إلخ، والتقيّد بمعايير الجودة. وستتم المتابعة مع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لوضع معايير اعتماد البرامج المهنية وتطبيقها.

إلا أنه لم يلاحظ في هذا المجال ما يشير إلى العمل على رفع كفاءة كوادر هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي (HEAC)، وتعزيز صلاحياتهم بهدف رفع مستوى معايير اعتماد البرامج التعليمية الوطنية بما يتجاوز متطلبات التراخيص، وتمكين ضمان مستوى جودة

عالٍ في جميع مراحل التعليم العالي، ومراجعة معايير ضمان الجودة للهيئة، ووضع جدول زمني عملي للجامعات لتلبية تلك المعايير التي يجب أن تتضمن معايير جودة التدريس، إذ إن ما تم حتى وقت إعداد هذه المراجعة هو إرسال كتاب رسمي كما ورد في المنجزات السابقة. وفي المجال نفسه، لم يظهر في توجّهات الوزارة وخططها العمل على إعادة تقييم برامج الجامعات كافة وتخصصاتها (تقييماً داخلياً وخارجياً)، وتحديد التخصصات الواجب اعتمادها وأنظمة الاعتماد التي يجب تطبيقها، ولم تعمل الوزارة على تطوير الأنظمة والإعداد لها لتلتزم الجامعات من خلالها بالحصول على اعتماد محلي واعتماد دولي للتخصصات التي يخضع خريجوها لأنظمة إضافية ولوائح قبل مزاوله مهنة الطب والهندسة والصيدلة... إلخ.

2. مراجعة البرامج والتخصصات المطروحة في الجامعات الرسمية من خلال إلغاء التخصصات المشبعة ذات الطلب المحدود في سوق العمل، بما سيتيح المجال للجامعات لطرح تخصصات في مجالات ذات أهمية للاقتصاد الوطني ومطلوبة لسوق العمل. وقد تم في هذا المجال تحقيق الآتي:

- سيتم تطبيق قرار مجلس التعليم العالي بالتخفيض التدريجي للتخصصات الراكدة والمشبعة، وستصل النسبة إلى 40% في الفصل الصيفي 2019/2020.
- حُصرت التخصصات الراكدة والمشبعة بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية.
- حُدثت بوابات القبول الموحد والنوافذ الإلكترونية المعدة لإرشاد الطلبة، ومساعدتهم في اختيار تخصصاتهم، مثل نافذة «اختر تخصصك».
- طُلب من الجامعات عند استحداث تخصصات جديدة، إجراء دراسة عن حاجات السوق بالتنسيق مع القطاع الخاص والنقابات المهنية.
- تمت مخاطبة هيئة الاعتماد بتاريخ 2018/12/23 بالإجراءات التي يجب اتباعها لاستحداث تخصصات جديدة، ومن ضمنها دراسة سوق لاستحداث التخصصات.
- قام مجلس التعليم العالي بمخاطبة الجامعات بموجب الكتاب رقم ق م/11091، بتاريخ 2017/10/2 لمراجعة محتوى أوصاف المواد الأكاديمية في التخصصات المختلفة.
- قامت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها بإعداد تقييم لبرامج الصيدلة، والعلوم التربوية، وتكنولوجيا المعلومات (IT)، والتمريض. وخوطبت الجامعات من خلال الهيئة وتم إرسال التقييم لتلك البرامج.

- قررت لجنة إدارة صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية (القرار رقم 2016/8 بتاريخ 2016/9/29) الموافقة على تغطية ما نسبته 50% من رسوم برنامج الدبلوم الفني لجميع الملتحقين به في الجامعات الأردنية.
- اتخذ مجلس التعليم العالي في جلسته الحادية عشرة بتاريخ 2019/5/16، قراراً تضمن ما يلي:
1. يجب ألا يتجاوز عدد الطلبة الأردنيين المرشحين للقبول من خلال وحدة تنسيق القبول الموحد في الجامعات الرسمية ما نسبته 50% من أعداد الطلبة الأردنيين الخريجين في جميع التخصصات الراكدة والمشبعة التي لا يوجد فيها تجاوز على الطاقة الاستيعابية.
  2. يجب ألا يتجاوز عدد الطلبة الأردنيين المرشحين للقبول من خلال وحدة تنسيق القبول الموحد في الجامعات الرسمية بالتخصصات الراكدة أو المشبعة للعام الدراسي 2020/2019 ما يعادل:
    1. نسبة 25% من عدد الطلبة الأردنيين الخريجين في التخصص المعني، وذلك إذا كانت نسبة التجاوز على الطاقة الاستيعابية تزيد على ما نسبته 100%.
    2. نسبة 35% من عدد الطلبة الأردنيين الخريجين في التخصص المعني، وذلك إذا كانت نسبة التجاوز على الطاقة الاستيعابية تتراوح ما بين 50% و100%.
    3. نسبة 45% من عدد الطلبة الأردنيين الخريجين في التخصص المعني، وذلك إذا كانت نسبة التجاوز على الطاقة الاستيعابية تقل عن 50%.
  4. تكون النسب المسموح إضافتها على أعداد المقبولين في الجامعات الرسمية (البرنامج الموازي... إلخ) الواردة في السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس للعام الجامعي 2020/2019، بناءً على أعداد الطلبة المقبولين بعد إجراء عملية التخفيض الواردة في البندين أعلاه.
- وفي هذا المجال لم تقم الوزارة بوقف تمويل التخصصات غير الملائمة وذات المخرجات متدنية المستوى، وتحديد التخصصات التي تطرحها كل جامعة بحسب قدراتها، وتحفيز الجامعات على تطوير التخصصات التي تسهم في تنفيذ خطط التنمية واستخدام نظم المعلومات الإدارية (LMIS) لاتخاذ القرارات وفقاً للأولويات، وإنما عملت على إقرار أسس الدعم الحكومي لعام 2019 التي تتطلب رفع جودة التعليم ونوعيته، وتحسين موقع الجامعة على التصنيفات العالمية، واستقطاب الطلبة الوافدين، وتعزيز البحث العلمي، وإيجاد موارد بديلة من خلال الاستثمار الأمثل. كما تم تخصيص ما نسبته 10% من إجمالي الدعم الحكومي للجامعات الرسمية لعام 2019، وربط الدعم بأداء الجامعات في

تنفيذ أهدافها الاستراتيجية والممارسات الإدارية الفُضلى.

3. رفع كفاءة الكوادر التدريسية في الجامعات والكليات من خلال تحسين الكفاءة التدريسية لأعضاء هيئة التدريس ومساعدتي التدريس، من خلال تنمية مهاراتهم التدريسية وتقديم حوافز للمتميزين، والاستثمار الأمثل للوقت. وتم في هذا المجال تحقيق الآتي:

- استحداث مراكز تطوير قدرات لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ووضع أنظمة وتعليمات خاصة بهذه المراكز التي تهدف إلى تطوير أساليب التدريس الجامعي وطرقها والعمل على تحسينها، وترسيخ مفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، والتأكيد على أخلاقيات العمل الأكاديمي، ومتابعة التقييم الدوري لأعضاء الهيئة التدريسية؛ بهدف التأكيد على نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف وتداركها.
- وضع آلية لنظام مزاوله مهنة التدريس في الجامعات والكليات الجامعية.
- مخاطبة الجامعات لتأهيل أعضاء هيئة التدريس على أساليب التعليم المفتوح، وحوسبة عدد من المواد وفق أسلوب التعليم المفتوح.
- توجيه الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي لمنح المكافآت للمدرسين المتميزين والمشاركين باستمرار في دورات تطوير أعضاء الهيئة التدريسية، وتقديم الحوافز لهم من خلال إقامة فعاليات يُكرمون من خلالها على المستوى الوطني، واعتماد آليات لتثبيت المتميزين في التدريس. ويتم المتابعة مع الجامعات بهذا الخصوص. ومن المتوقع أن ينعكس ذلك على الأداء وعلى تحسين مخرجات التعليم عموماً.
- توجيه الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي لوضع التعليمات اللازمة لتحفيز أعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث المطلوبة أثناء إجازة التفريغ العلمي. ويتم المتابعة مع الجامعات بهذا الخصوص.
- توجيه الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي لتخفيض الأعباء الإدارية عن أعضاء الهيئة التدريسية من خلال تبسيط العمليات وتقليل عمل اللجان. ويتم المتابعة مع الجامعات بهذا الخصوص.
- إصدار نظام ممارسة العمل الأكاديمي، ويجري حالياً وضع تعليمات لتنفيذ أحكام النظام. كما تم إنجاز المرحلة الثانية من مشروع تطوير وحدات التطوير الأكاديمي في الجامعات الأردنية.

وفي هذا الصدد عقدت الوزارة ثلاث ورش عمل بالتعاون مع المجلس الثقافى البريطانى، هي:

1. «استراتيجيات التعليم العالى التطبيقية فى القرن الواحد والعشرين»، فى جامعة الإسراء، خلال المدة 8-9/10/2018.
2. «متابعة التخطيط وخدمات تقييم البحث العلمى والابتكار»، فى جامعة عمان العربية، خلال المدة 18-12/19/2018.
3. «التدريب القيادى التطبيقى لمديري مراكز التطوير وضبط الجودة فى الجامعات الأردنية»، فى جامعة الزيتونة، خلال المدة 13-14/2/2019.

كما أقامت الوزارة ندوة بالتعاون مع المجلس الثقافى البريطانى ندوة بعنوان «حوار السياسة البريطانىة الأردنية للتميز فى التعليم العالى»، قدم خلالها مجموعة من الخبراء والمتحدثين من المملكة المتحدة جلسات تعريفية بهدف الاستفادة من التجربة البريطانىة فى إصلاح قطاع التعليم العالى وتطويره، وتحديدأ الورقة البيضاء والورقة الخضراء فى التعليم العالى البريطانى، وتقرير «السير سينزبورى» حول التعليم التقنى. ووقعت الوزارة والمجلس الثقافى البريطانى اتفاقية لإطلاق برنامج ربط الباحثين بعدة جزءاً من صندوق منح نيوتن - خالدى فى الأردن، والذي يتيح الفرصة للباحثين المبتدئين فى الأردن للتشبيك مع باحثين فى المملكة المتحدة، فى سبيل بناء قدرات الباحثين فى بداية حياتهم المهنية، وإنشاء روابط بحثية جديدة وتعزيز روابط البحث الموجودة. وفازت 4 طلبات لباحثين من الجامعات الأردنية بدعم من الصندوق خلال عام 2019.

- أنهت اللجنة المشكلة لإعداد دراسة حول الاستثمار الأمثل للموارد ورفع كفاءة الموظفين العاملين فى الجامعات الأردنية الرسمية أعمالها، ورفعت تقريرها إلى مجلس التعليم العالى الذي سيقوم بمخاطبة دولة رئيس الوزراء بما جاء فى التقرير من توصيات، ومن ثم تعميمها على الجامعات الرسمية المعنية.

إلا أنه لم يلاحظ استثمار مراكز التعليم الإلكترونى الجديدة لتزويد أعضاء الهيئة التدريسية بفرص لتنمية مهارات جديدة مرتبطة بأخر التطورات التكنولوجية فى الأساليب التربوية والتدريس من خلال المواد الإلكترونية الصغيرة الخاصة (SPOCs) وغيرها من الأساليب، ولم يظهر إلى حيز الوجود نظام منح المكافآت للمدرسين المتميزين والمشاركين باستمرار فى دورات تطوير أعضاء الهيئة التدريسية، وتقديم الحوافز لهم عن طريق إقامة فعاليات يكرمون من خلالها على المستوى الوطنى، واعتماد آليات لتثبيت المتميزين فى التدريس. ولم تعمل الوزارة على تحفيز أعضاء الهيئة التدريسية على إجراء أبحاث مرتبطة بالأولويات الوطنىة خلال إجازات التفرغ العلمى، ولم تُشر

العمليات الإدارية إلى تخفيض الأعباء الإدارية عن أعضاء الهيئة التدريسية من خلال تبسيط العمليات وتقليل عمل اللجان، وإنما انحصر عمل الوزارة في توجيه الكتب الرسمية للجامعات، ولا يوجد أي مؤشرات حقيقية لقياس مدى فعالية هذه المراكز.

4. قياس التقارير ومراقبتها وإعدادها حول جودة التدريس ومخرجات الأبحاث العلمية من خلال رفع ثقة الطلبة وأصحاب العمل والمجتمع بكفاءة أعضاء هيئة التدريس ومخرجات التعليم في الجامعات. وتم في هذا المجال تحقيق الآتي:

- توجيه الجامعات لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية للتعليم العالي (HE-MIS)، وإنشاء قاعدة بيانات بحثية للجامعة. ويتم المتابعة مع الجامعات بهذا الخصوص.

- تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارة وهيئة الاعتماد لتحديد مجموعة من معايير جودة التدريس تشتمل على البيئة التعليمية وتجارب الطلبة ومخرجات الخريجين، ووجوب اختيار المعايير من منهجيات دولية، مثل إطار تقييم مخرجات التعليم العالي الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD AHELO)، ونظام التصنيف المتعدد للاتحاد الأوروبي (EU-Um) لإتاحة الفرصة لإجراء مقارنات معيارية دولية.

- مخاطبة الجامعات من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لإدراج معايير جودة التعليم في معايير ضمان الجودة (هيئة الاعتماد)، وإصدار تقرير سنوي حول جودة التعليم.

- توجيه الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية للتعليم العالي (HE-MIS)، وإنشاء قاعدة بيانات بحثية للجامعة.

وتتميز هذا الجانب بتحقيق إجراءات الأهداف الفرعية الواردة في الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025).

5. تهيئة بيئة جامعية مناسبة ومحفزة للإبداع والتميز، يتوفر فيها الإحساس بالطمأنينة والعدالة والمسؤولية والانتماء الوطني من جهة، ويسود فيها الحوار الهادف وقبول الرأي الآخر من جهة أخرى. وتم في هذا المجال تحقيق الآتي:

- مخاطبة الجامعات بموجب الكتاب رقم 447/1/10 بتاريخ 15/1/2017، والكتاب رقم 448/1/10 بتاريخ 15/1/2017، لتكثيف الأنشطة الطلابية اللامنهجية وتعزيز المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة.

- تعديل خطة مادة التربية الوطنية وتضمين مواد دراسية من شأنها تعزيز الانتماء والقيم الوطنية خلال السنة الدراسية الأولى.

- توجيه الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي بموجب الكتاب رقم س ت /3786 والكتاب رقم س ت /3787 بتاريخ 2018/3/29، للبدء ببرامج خاصة تعزز المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة. ويتم المتابعة مع الجامعات بهذا الخصوص.
- إعداد الخطة التنفيذية لمواجهة ظاهرة العنف وتعميمها على الجامعات الأردنية. وتم تعميم الخطة على الجامعات بموجب الكتاب رقم 2485/10 والكتاب رقم 2484/10 بتاريخ 2017/2/27. كما تم مخاطبة رئيس الوزراء بمراحل تنفيذ الخطة من خلال الجامعات بموجب الكتاب رقم 4135/10 بتاريخ 2017/4/11.
- تم توجيه الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص من خلال مكاتب التوظيف في الجامعات، وتفعيل دور عمادات شؤون الطلبة لتكثيف البرامج والأنشطة التي تسهم في رفع مستوى الوعي لدى الطلبة وتقديم لهم الإرشاد الأكاديمي والنفسي.
- تم مخاطبة الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي لتوجيه عمادات شؤون الطلبة لوضع برامج بهدف إشراك مجالس الطلبة في عملية صنع القرار والمتابعة مع الجامعات بهذا الخصوص.

إلا أن ما تم من إجراءات في هذا المجال لم يخرج عن طور التوجيه للجامعات لتنفيذ إجراءات الأهداف الفرعية الواردة في الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)، ولم يظهر ما يشير إلى إشراك مجالس الطلبة في عملية صنع القرارات الطلابية بإقامة حوارات معهم وتأسيس علاقة تعاونية بينهم، كأن تخصص إدارة الجامعة يوماً في كل شهر لمقابلة أعضاء اتحاد الطلبة للاستماع إلى طلباتهم ومشاكلهم. ولم تعمل الوزارة ومجلس التعليم العالي على التنسيق مع الجامعات لتأهيل العاملين في عمادة شؤون الطلبة والدوائر ذات الاتصال المباشر بالطلبة، للتعامل مع قضاياهم وهمومهم بروح التعاون الأخوي والاحترام المتبادل، والامتناع عن تغذية الخلافات في ما بينهم، وإن دعت الحاجة دعوة الأهالي للمشاركة في حل مشاكلهم. وكذلك لم يتم عقد دورات تأهيل للأمن الجامعي لزيادة قدرتهم على التعامل والتصرف مع الطلبة بصورة مناسبة.

### ثالثاً: المساءلة

- الهدف هو تحفيز الجامعات على تحمّل مسؤولية أكبر تجاه تقديم مساهمات ملموسة في تحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:
- تعزيز الحاكمية في التعليم من خلال تفعيل المساءلة وضمان الجودة عن طريق إعادة توجيه مجلس التعليم العالي نحو اختصاصاته المتصلة بالسياسات، وإبعاده عن

الشؤون المؤسسية والإجرائية، وتعزيز هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، ومنح الجامعات قدراً أكبر من الاستقلالية. وقد تم في هذا المجال تحقيق الآتي:

1. صدور قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018.
2. صدور قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018.
3. إقرار نظام مساءلة أداء القيادات الأكاديمية وتقييمها في الجامعات من مجلس التعليم العالي. وقد رُفِعَ النظام إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات التشريعية.
4. وافق مجلس التعليم العالي على اعتماد معايير ومؤشرات الأداء، ونماذج موحدة لتقييم رؤساء الجامعات الرسمية بموجب القرار رقم (227) لسنة 2017/ وزارة التعليم العالي.
5. تم إقرار مشروع نظام تنظيم العلاقة بين هيئة المالكن والجامعة الخاصة من مجلس التعليم العالي، وقد رُفِعَ المشروع إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات التشريعية.

- قرر مجلس التعليم العالي تخصيص ما نسبته 5% من الدعم الحكومي المخصص للجامعات الرسمية ابتداءً من عام 2018 ولغاية عام 2021، على أن يتم زيادة هذه النسبة سنوياً وبطريقة تصاعدية لتصل إلى ما نسبته 20%، وذلك لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي ينص على تحفيز الجامعات على تحمل مسؤولية أكبر تجاه تقديم مساهمات ملموسة في تحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، ليُصار إلى تضمينها في أسس توزيع الدعم الحكومي لعام 2018، وفق المؤشرات التي أقرها المجلس.

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أربعة أنظمة، وقد نُشرت في الجريدة الرسمية. وهي:

1. مشروع نظام ممارسة العمل الأكاديمي في الجامعات والكليات الجامعية.
2. نظام صندوق دعم البحث العلمي والابتكار.
3. نظام شؤون الطلبة الوافدين.
4. نظام صندوق دعم الطالب في الجامعات الرسمية.

إلا أن مجلس التعليم العالي لم يقيم في هذا المجال بنشر تقرير التقييم السنوي حول التقدم الذي يحققه قطاع التعليم العالي تجاه الأهداف والإصلاحات التي وضعتها

استراتيجية تنمية الموارد البشرية، ولا يوجد ما يشير إلى البدء بتكليف مجلس التعليم العالي بتفعيل اللجنة المشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل عملية انتقال الطلبة من مرحلة التعليم الثانوي إلى مرحلة التعليم الجامعي.

ولم يعمل مجلس التعليم العالي على تعزيز سلطة هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وتحقيق ضمان موارد كافية وموازنة مستقلة لتمكين الهيئة من تطبيق معايير الجودة والأنشطة الإبداعية.

وعلى مستوى الجامعات، لم يتم العمل حتى تاريخ إعداد هذه المراجعة على تفويض الصلاحيات والمسؤوليات ذات العلاقة بفرص التعليم والجودة والاستجابة لأولويات الجامعة الاستراتيجية، وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات للمكلفين بتطوير المناهج وإدارة شؤون التوظيف والموازنة وتعيين مجالس الجامعات ورؤسائها وفقاً لأطر مساءلة جديدة، ولا يوجد ما يشير إلى إبرام اتفاقيات خاصة لتقييم الأداء بين هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي والجامعات تقدم بموجبها الجامعات خططها لقبول الطلبة لمعايير الجودة وفق السياسات الوطنية.

- وضع نظام خاص لعملية تعيين رؤساء الجامعات من خلال ضمان مستوى الجودة ضمن قيادات التعليم العالي من خلال التشدد في عملية اختيار رؤساء الجامعات وتعيينهم. وقد تم العمل على الآتي:

- اتباع آلية جديدة لتعيين رؤساء الجامعات عن طريق لجنة استكشاف ولجنة اختيار تُشكّلان من خلال مجلس أمناء الجامعة، وترفع لجنة الاختيار تنسيبها إلى مجلس التعليم العالي الذي يُنسب بأحدهم إلى مجلس الوزراء. وقد أعدت الوزارة مشروع نظام لهذه الغاية، وتم رفعه إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات التشريعية.

- تعزيز حوافز الإدارة الفعالة للموارد من خلال ربط جزء من التمويل الحكومي بأداء الجامعات وفقاً لأهداف الاستراتيجية والممارسات الإدارية الأفضل. وقد تم العمل على الآتي:

- إقرار أسس توزيع الدعم الحكومي ومعاييره على الجامعات لعام 2018.
- تخصيص ما نسبته 10% من إجمالي الدعم الحكومي للجامعات الرسمية لعام 2019، وربط الدعم بأداء الجامعات في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية والممارسات الإدارية الفضلى.

- أنهت اللجنة المشكّلة لإعداد دراسة حول الاستثمار الأمثل للموارد ورفع كفاءة الموظفين العاملين في الجامعات الأردنية الرسمية أعمالها، ورفعت تقريرها إلى

مجلس التعليم العالي الذي بدوره سيخاطب رئيس الوزراء بما جاء في التقرير من توصيات، ومن ثم تعميمها على الجامعات الرسمية المعنية.

- إعداد دراسة مقارنة للحسابات الختامية للجامعات الرسمية للأعوام (2015-2017)، تضمنت توصيات لمجلس التعليم العالي لمعالجة الأوضاع المالية الحرجة لعدد من الجامعات الرسمية، وتعزيز مركزها المالي.

- استكملت اللجنة المشكّلة لدراسة الوضع المالي الصعب للجامعات الثلاث (آل البيت، والحسين بن طلال، والطفيلة التقنية) إعداد التقرير الأولي لجامعتي الطفيلة التقنية والحسين بن طلال، ومن المتوقع إنهاء الجزء المتصل بجامعة آل البيت قريباً.

إلا أنه لم يظهر في هذا الجانب ما يشير إلى تشجيع الجامعات على إعادة توجيه الموارد نحو التدريس والبحث والطلبة، وتكليف هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي للقيام بإعداد دراسة مستقلة ونشرها حول تخصيص الموارد وكفاءة الموظفين في الجامعات، كما لا يوجد مؤشرات على مدى إفادة الوزارة من نتائج تقرير حالة البلاد لعام 2018 والخاصة بقطاع التعليم العالي.

## رابعاً: الابتكار

الهدف هو إنشاء صندوق للابتكار والتطوير في التعليم العالي لتمويل المشاريع التجريبية لتشجيع تقديم ممارسات مبتكرة وتبنيها، والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد تم العمل على تحقيق الآتي:

- صدور نظام صندوق دعم البحث العلمي والابتكار رقم (107) لسنة 2018.
- أصبح صندوق دعم البحث العلمي والابتكار بموجب قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 تحت مظلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقد تم وضعه على الهيكل التنظيمي للوزارة.
- طُلب من الجامعات تقديم مشاريع تتوافق مع الأهداف والسياسات الوطنية، وخاصة في ما يتصل بالتعليم الإلكتروني والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- أتمتة تسلّم الطلبات الأولية للمشاريع الابتكارية والريادية وتقييمها، وتسلّم الطلبات التفصيلية للمشاريع التي تم ترشيحها إلكترونياً.
- القيام بزيارات ميدانية للجامعات الخاصة والحكومية، وذلك للتعريف بدور قسم الابتكار والريادة وآلية التقدم بمشاريع ابتكارية وريادية، وبطلبات إيداع براءات الاختراع، بهدف نيل الدعم من الصندوق.

- عُقدت ورشتان في مجال الابتكار، حضرها 18 خبيراً في مجال الابتكار من أجل الوقوف على واقع الابتكار في الأردن، وإشراك جميع الجهات في المملكة في وضع آلية للنهوض وتفعيل البرامج الابتكارية.
- الحضور في ورش العمل كافة وفي الدورات ذات العلاقة والمشاركة فيها.
- تقديم مبادرة المنصة الوطنية لتطوير الابتكار في مجال الأعمال «نبض»، والتي تهدف أساساً إلى نشر ثقافة الابتكار والريادة في الأردن، ومساعدة المبتكرين والرياديين على تقديم أفكار مشاريعهم، وعرضها على المقيمين والمستثمرين وجهات الدعم بطريقة ملائمة وبهدف ضمان نجاح مخرجاتها.
- إنشاء شراكة بين الوزارة والمركز الثقافى البريطانى لتنفيذ برنامج رابط الباحثين الشباب، والذي يوفر فرصاً بطريقة ورش عمل دولية ومنح سفر بحثية للباحثين الشباب ضمن تمويل صندوق نيوتن - خالدى.
- ضمن مشروع قانون ضريبة الدخل، خصص 1% من أرباح الشركات للبحث العلمي.
- اختيار الجامعة الأردنية من خلال لجنة مختصة لتكون نواة للتطبيق.
- تطوير البنية التحتية والأجهزة التكنولوجية في مؤسسات التعليم العالي، وترويج استخدام المصادر التعليمية مفتوحة المصدر من خلال تطوير استراتيجية وطنية وتفعيلها حتى عام 2025، تهدف إلى تطوير البنية التحتية والأجهزة التكنولوجية في مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز استخدام المصادر التعليمية مفتوحة المصدر لتحسين التعليم والتعلم والأبحاث العلمية. وقد تم في هذا المجال العمل على الآتي:
- شكّلت لجنة فنية لوضع تصور أولي لـ «المركز الوطني لاستخدام المصادر التعليمية المفتوحة، وتنظيم التعليم الإلكتروني» (مثل «MOOCs» و«إدراك»)، بهدف استخدام التكنولوجيا الحديثة في التدريس الجامعي، إذ تم إدراج مادة في مشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي عام 2017 تقضي بإنشاء هذا المركز، كما تم إدراج هذا المركز على الهيكل التنظيمي للوزارة.
- اعتماد اسم المركز ليصبح (المركز الوطني للتعلم الإلكتروني ومصادر التعليم المفتوحة) وتوطينه في الوزارة ضمن مديرية تكنولوجيا المعلومات.
- إضافة هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها ضمن هيكل مجلس المركز.
- مخاطبة الجامعات الأهلية لاستحداث مراكز تعليم مفتوح في الجامعات بموجب

الكتاب رقم م/ع/14062 بتاريخ 2017/12/21، وكتاب لاحق رقم م/ع/1611 بتاريخ 2018/2/8.

- مخاطبة الجامعات الرسمية لاستحداث مراكز تعليم مفتوح في الجامعات بموجب الكتاب رقم م/ع/14064 بتاريخ 2017/12/21، وكتاب لاحق رقم م/ع/1609 بتاريخ 2018/2/8.

- إحالة عطاء أعمال الدراسات والإشراف عليها لإحدى الشركات، وذلك لإنشاء أستوديو تعليمي. وستقوم الشركة المحال عليها العطاء بأعمال الدراسات والتصميم وتقديم المخططات التنفيذية، وكذلك تجهيز وثائق العطاء الذي سيتم طرحه في ما بعد لتنفيذ بناء الأستوديو وبنود الأعمال ومواصفاتها، وجداول الكميات ومراقبة الأشغال والإشراف على تنفيذها من خلال المقاول المنفذ. وقد استكملت الوزارة مشاريع حوسبة خدماتها بناءً على مبادرة الحكومة الإلكترونية وخطط التحول الإلكتروني، حيث بلغ عدد الخدمات الحوسبة حتى تاريخ إعداد هذه المراجعة 60 خدمة. وحول أعمال عطاء تنفيذ بناء الأستوديو فقد تم الانتهاء من وضع مواصفات المنصة التعليمية الإلكترونية مفتوحة المصدر وذلك لغايات طرح العطاء، علماً أن عدد البوابات الإلكترونية الخاصة بالوزارة والتي يتم العمل فيها حالياً بلغ 17 بوابة.

إلا أنه لا يوجد في هذا المجال ما يشير إلى ضمان توفر شبكة إنترنت عالي السرعة في جميع مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى عدم وجود أنظمة اتصالات لجميع الطلبة والعاملين في الجامعات، وعدم إتاحة الفرص لجميع الطلبة والعاملين في الجامعات لاستخدام أدوات التكنولوجيا والحواسيب والألواح التفاعلية والبرامج في مختبرات الحاسوب وقاعات المحاضرات لدعم عملية التعليم والتعلم، وبناء قدرات مؤسسات التعليم العالي لتزويد المصادر التعليمية (من خلال المحاضرات، والواجبات المنزلية، والامتحانات إلكترونياً).

ولم يتم البدء بالعمل على إنشاء لجنة وطنية للتنسيق والإشراف على الأمور المتصلة ببيانات نظم المعلومات الإدارية وضمن جودة جميع المؤشرات الوطنية وملاءمتها، وتأسيس عملية تخطيط ديناميكية لتعزيز استخدام التكنولوجيا لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال ترويج عقد اجتماعات/ مؤتمرات عبر الإنترنت لتطوير مهارات الاتصال والتعاون الدولية.

## خامساً: المشاركة الفاعلة في عملية التعليم العالي

- تشكل لجنة لوضع خطة إعلامية بالتنسيق مع مجلس التعليم العالي لتوجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل.
- أطلقت الوزارة في شهر أيار 2019 مبادرة (جاين عندك نوضح معلومتك) التي زارت محافظات المملكة الاثنتي عشرة بهدف عقد ورش تثقيفية لطلبة الثانوية العامة في السياسات العامة للقبول والفرص التي تقدمها للطلاب، إضافة إلى البعثات والمنح الخارجية والداخلية التي تقدمها الوزارة.
- تم إطلاق مبادرة «نافذة على المسؤول» التي هدفت إلى استخدام خاصية البث المباشر على صفحة الوزارة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك)، واستضافة عدد من المسؤولين داخل الوزارة وخارجها، للإجابة على استفسارات الطلبة وزوار الصفحة على الهواء مباشرة. وقد بلغ عدد المتابعين لجميع مقاطع الفيديو ضمن هذه المبادرة أكثر من 300 ألف شخص.
- بلغ عدد زوار البوابات الإلكترونية للوزارة وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي منذ إطلاقها وحتى تاريخ إعداد هذه المراجعة أكثر من 1.5 مليون زيارة. وتقدم هذه البوابات خدمات متنوعة تهدف إلى توجيه الطلبة وذويهم نحو التخصصات المطلوبة لسوق العمل المحلي وسوق العمل الإقليمي، وتغيير أنماط التفكير.
- إلا أن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال لم تعمل على ترسيخ توجهات جديدة لدى الطلبة والأهالي حيال خيارات ما بعد المرحلة الثانوية، من خلال تقديم خدمات إرشادية خلال المرحلة المدرسية، وبناء ثقة عموم المواطنين وأصحاب العمل بجودة خدمات التعليم العالي من خلال الاعتماد وضمان الجودة وتقارير الأداء، وتعزيز الالتزام المؤسسي وتزويد الطلبة بأفضل الخبرات والمخرجات ذات المستوى العالي، من خلال إعادة هيكلة آليات حوافز التمويل وزيادة الشفافية حول مستوى الجامعات ورفع الوعي حيال فرص العمل، وتشجيع المؤسسات على تحمّل مسؤولية أدائها الأكاديمي والتنافسي، من خلال تفويض الصلاحيات وخضوعها للمساءلة، وتشجيع أصحاب العمل وقادة الأعمال على المشاركة في الخطط الدراسية، من خلال تطبيق عدد من الآليات تتضمن تمثيلهم في المجالس.

## مراجعة التوصيات التي قُدمت في تقرير حالة البلاد لعام 2018 حول قطاع التعليم العالي

أكدت التوصيات في مجال بناء الاستراتيجيات على ضرورة إشراك جميع المعنيين في عمليات التخطيط الاستراتيجي، وتعميق الفهم للتخطيط الاستراتيجي، وضرورة إجراءات عمليات متابعة وتقييم ودراسات علمية، لدراسة أثر المشاريع ولإعداد تقارير واقعية عملية عن الإنجازات المتحققة وبيان غير المتحقق منها. كما أكدت التوصيات على ضرورة توفير بيئة مستدامة للتنفيذ لتوفير نجاح عملية التخطيط، وتفعيل عمليات التحفيز والمساءلة لتعزيز تحمّل المسؤولية.

وفي مجال الاستراتيجيات وتناولها لموضوع الحاكمية والإدارة، أوصى التقرير بضرورة إصدار نظام تعيين رؤساء الجامعات، من خلال تنوع المشاركين وتعدددهم في اختيار الرئيس عن طريق المشاركة المتوازنة لمجلس الأمناء وأعضاء الهيئات التدريسية، وكذلك إعطاء أهمية لتعيين نواب الرئيس والعمداء ورؤساء الأقسام من خلال اعتماد معايير عامة يلتزم فيها عند التعيين، والتركيز على القيادات الأكاديمية الشمولية التي تجمع بين الحنكة القيادية والخبرة العلمية والنزاهة والشفافية. كما شدد التقرير على ضرورة الإسراع في إصدار نظام مساءلة القيادات الأكاديمية، وتطوير آلية تقييم رؤساء الجامعات وإعادة تفعيل التقييم الإلكتروني من خلال المدرسين والموظفين.

وبخصوص محور العملية التدريسية والبحثية، أوصى التقرير بالإسراع في إصدار نظام ممارسة العمل الجامعي، ووضع خطة تطوير مستمرة لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، والعمل على إدخال المفاهيم الحديثة في التدريس، وإيفاد أعضاء هيئة التدريس والفنيين للتدريب عليها. وتضمنت التوصيات بخصوص الرقابة الداخلية وضع برنامج للتدقيق الداخلي وتنفيذه، لضمان جودة الخطط الدراسية والعملية التدريسية والبحثية ومستوى المدرسين ونشاطهم.

أما بخصوص محور البيئة الجامعية وخدمة المجتمع، فقد أوصى التقرير بإعداد خطة واضحة تنقل الجامعة من إطار خدمة المجتمع إلى الانخراط في المجتمع، وتفعيل دور عمادات شؤون الطلبة في تطوير البيئة الجامعية. كما نصّ على ضرورة قيام الجامعات بالتحسين الفكري للطلبة من الأفكار المتطرفة والهدامة، وتعزيز مفهوم عملي للانفتاح على الآخر والحوار معه من خلال برامج تعليمية وتوعوية وأنشطة هادفة. وطالبت التوصيات كذلك بتطوير مراكز الخدمات الطلابية والمكتبات، وربط الطالب بسوق العمل، وتعزيز مفهوم الجامعة للجميع.

وبخصوص محور التمويل، دعا التقرير الجامعات إلى وضع خطة تمويل تصل بها للاكتفاء، من خلال ضبط النفقات وتطبيق فكرة الجامعة المنتجة وتحفيز الاستثمار. كما أوصى التقرير بدراسة ملف المشاريع الخارجية التي لم تؤثر فعلياً على واقع الجامعات ومستواها، وتقنين المكافآت التي تُمنح لأعضاء الهيئة التدريسية عند السفر.

ولخص تقرير حالة البلاد لعام 2018 أسباب تراجع التعلم والتعليم بوجود عدد كبير من الطلبة في قاعات التدريس، إذ وصلت نسبة المدرسين للطلبة في بعض الجامعات الرسمية 1:50، وعدم وجود متسع من الوقت للإرشاد أو حتى للتصحيح الدقيق لأوراق الطلبة.

ويبين التقرير أن مرافق الجامعات من مختبرات وقاعات تدريس لم تعد تفي بالغرض، في ظل زيادة أعداد الطلبة، مؤكداً أن التدريس الحديث تبنى مفهوم التعلم بدلاً من التعليم، بحيث يكون الطالب محور العملية التدريسية والمدرس موجّهاً ومديراً لحلقة صغيرة من الطلبة.

وأوضح التقرير العوامل التي أدت إلى تراجع الطالب، ومنها: تراجع مستوى التحصيل العلمي للطلاب قبل الجامعة، وتراجع رغبة الطالب في الدراسة وقلة اندفاعه نحوها مع ازدياد مغريات العصر، والتغير الكبير في شخصية الطالب، وتدني الانضباط، والغياب عن المحاضرات، مع الإشارة إلى ازدياد حجم الصف مما جعل ضبط الحضور والغياب من المدرس أمراً صعباً للغاية. وأشار التقرير إلى أن الطالب أصبح يتبنى أسلوباً واحداً للدراسة، هو قراءة الملخصات والملاحظات السريعة أو تحديد أرقام صفحات معينة في الكتاب، فاختلقت النظرة لأهمية الدراسة والشهادة في ظل البطالة وندرة فرص العمل مهما كان نوع الدراسة.

وتناول التقرير أبرز المتغيرات في العوامل السابقة، وهي دخول أعداد ضخمة امتحان التوجيهي، وحصول عدد كبير من الطلبة على معدلات مرتفعة في التوجيهي، والتحاق عدد كبير من الطلبة بالتعليم العالي مع ازدياد أعداد الجامعات الحكومية والخاصة، وتدني معدلات القبول، وتنوع مصادر التحاق الطلبة بالجامعات لتشمل: البرنامج العادي والبرنامج الموازي والبرنامج الدولي والتجسير والاستثناءات المتعددة، مما جعل السيطرة على مستوى المقبولين في الجامعة أمراً شبه مستحيل. وبخصوص عوامل تراجع المدرس، فقد لخصها التقرير باعتماد أنظمة الترقية في الجامعات على أساس البحث العلمي، وعدم الاهتمام بالمحاضرة نفسها من خلال تخصيص مكافآت حقيقية للمحاضر الجيد، مؤكداً أن التدريس أصبح سطحيًا.

ومن عوامل تراجع البحث العملي بحسب التقرير، عدم إدراك الخطط التنفيذية للاستراتيجيات المتتابة للأولويات البحثية الأردنية مثل الطاقة والماء، وضعف منافسة

الجامعات الأردنية لجامعات عربية وغير عربية في عدد الأبحاث العملية المنشورة في محرك البحث (Scopus) حتى عام 2014، مشيراً إلى أن المقارنة مع جامعة «كيوتو» اليابانية مثلاً تظهر فرقاً كبيراً، ويُستدلّ من ذلك أن أنظمة الترقية في الجامعات الأردنية وصندوق دعم البحث العملي لم تحقق المطلوب. وذكر التقرير أن هناك مشروعاً أطلق عام 2009 لتحديد أولويات البحث العملي في الأردن (2011-2020)، ولكن ما تضمنه هذا المشروع كان عاماً ولا يخدم الحاجة الوطنية مباشرة. وأضاف التقرير بأنه كان من الأجدى أن يصبّ صندوق البحث العلمي تركيزه على مشروع واحد مثل تحلية المياه أو معالجة المياه العادمة أو إنتاج غاز الإيثان من القمامة، أو إنتاج غاز الإيثان واستخدامه وقوداً للسيارات من قصب السكر، إلا أن صندوق دعم البحث العملي لم ينجح في ذلك، ولم يؤثر في زيادة أعداد الأوراق العملية المنشورة، بل إن النشر لم يكن شرطاً للدعم المالي.

وأشار التقرير إلى ضعف تعليمات الترقية، إذ عملت هذه التعليمات على تراجع البحث العلمي من حيث أعداد الأبحاث واعتماد مجالات ومحركات ضعيفة جداً، وهو ما جعل الترقية أمراً سهلاً، إضافة إلى توقف الإنتاج البحثي لعضو هيئة التدريس بعد الترقية لرتبة أستاذ.

وذكر التقرير أن الأساس في إدارة عجلة التكنولوجيا يتمثل في وجود قرار سياسي ومظلة حكومية تحرك القطاع الخاص، ومن ثم الجامعات التي بمقدورها الإشارة إلى التكنولوجيا الحديثة وتقديم العقول العاملة بالبحث العملي.

وأكد التقرير عدم ارتباط الأبحاث بالحاجة الوطنية، فالغرض منها هو الترقية، وإن كانت الأبحاث جيدة فإنها تواجه مشكلة أخرى تتمثل في عدم اهتمام الحكومة والقنوات التنفيذية فيها، إضافة إلى إغفال الاستراتيجيات مصير البحث العملي التطبيقي والتنفيذي الجيد.

وأرجع التقرير أسباب القصور في تنفيذ الخطط الاستراتيجية إلى طريقة اختيار شاغلي المناصب العليا، وقدرات موظفي وزارة التعليم العالي والبحث العملي والمؤسسات ذات العلاقة، والتردد في معالجة القضايا الكبيرة، وعدم فتح الملفات المعقدة ليضمن شاغل المنصب البقاء في منصبه، وعدم مكوث الوزراء طويلاً في مناصبهم مما يساعد في ظهور التردد، وهي سمة دائمة عند التفكير باتخاذ قرارات صعبة.

ومن أسباب القصور أيضاً، وصول الخطة إلى مرحلة معقدة، وعدم محاسبة الأشخاص أو الجهات المسؤولة، وعدم اختيار الوقت المناسب للتخطيط والتنفيذ، وعدم وجود رؤية حقيقية يؤمن بها المخطط، وعدم إشراك كل الأطراف المعنية في صياغة الأهداف.

وفي مجال استجابة وزارة التعليم العالي لتوصيات التقرير، عملت الوزارة عند إعداد الخطة الاستراتيجية للأعوام (2019-2021) على إشراك أكثر من 250 مشاركاً، وتم عقد دورات تأهيلية لجميع شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية وعدد من الموظفين في الوزارة، ويتم إعداد تقرير شهري حول الإنجازات التي تعمل الوزارة على مراعاتها في جميع الإجراءات، إذ سيتم تشكيل لجان مستقبلية لدراسة آثار القرارات، والعمل على توفير بيئة مستدامة للتنفيذ. ويتم تأهيل قيادات الوزارة وتدريبهم من خلال إيفادهم بدورات متخصصة للقيادة والإشراف والتخطيط الاستراتيجي. وقد عملت الوزارة على حوسبة معظم إجراءاتها، إذ بلغ عدد الخدمات المحوسبة 60 خدمة، إضافة إلى 17 بوابة إلكترونية. وقامت الوزارة بوضع خطط تحسينية لعمل مديرياتها وخطط تنفيذية مرتبطة بالخطط الاستراتيجية يتم من خلالها قياس الأداء كل ربع سنة لتعكس الإنجاز في الخطة الاستراتيجية، ثم احتساب هذا الإنجاز على مستوى كل هدف استراتيجي لكل ربع سنة، علماً أن أهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة ترتبط بالأهداف والخطط الوطنية.

ويخصوص الخطط الاستراتيجية التي تعمل عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لخصت الوزارة المهام والإجراءات المطلوبة منها في خطة واحدة ليتم متابعتها شهرياً، ووضع ما يتم من إجراءات ومستجدات على هذه الخطة وجداول التنفيذ والمتابعة ضمن برنامج عمل شهري، من خلال اعتماد «روزنامة» للمتابعة لعامي 2018 و2019، بالإضافة إلى أن الوزارة ستعمل على تجديد الخطة مطلع كل عام.

## النظرة المستقبلية

ومع أن الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) قد شكلت نقطة بداية مهمة وأساسية في إحداث التغيير والتطوير نحو المستقبل، إلا أن وتيرة التقدم بقيت أدنى بكثير من المأمول. أما الملاحظات العامة على الاستراتيجية والإطار العام للتقييم والمتابعة لمحور التعليم العالي، فتشمل الآتي:

1. ضعف التكامل بين التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي، مما انعكس سلباً على خيارات التنوع في مجالات التعليم، وأضعف التعليم المهني خاصة. وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في دمج وزارة التعليم العالي مع وزارة التربية والتعليم من حيث المضمون والتشريعات وليس من حيث الشكل وحسب.
2. لا تفرّق الخطة بين التعليم التقني والتعليم المهني، ففي كل الحالات تشير الخطة إلى التعليم التقني على أنه تعليم مهني، ولا بدّ من التفريق بين التعليم المهني العالي

والتعليم المهني في كليات المجتمع، إضافة إلى التمييز بين التعليم المهني والتعليم التقني.

3. لم تراعى الخطة أهمية تعزيز مكانة العلوم الاجتماعية والإنسانية التي من شأنها خلق جيل واع ومنتم إلى وطنه، مع المحافظة على منظومة القيم والمبادئ التي من شأنها أن تؤطر منظومة القيم في باقي العلوم الحياتية والمهنية.

4. مع إشارة الاستراتيجية إلى أهمية المساءلة، إلا أن معالم هذا الجانب غير واضحة في الأهداف والإجراءات. ولم تُبرز الخطة أهمية التكامل بين الاعتماد والمساءلة، إذ إن الاعتماد هو أحد أدوات المساءلة لتحقيق دفع نظام التعليم العالي نحو التغيير والتطوير، وهذا يتطلب إنشاء نظام مساءلة مستقل، يركز على الجانب الفني للتعليم بكل قطاعاته (العام والعالي، الحكومي والخاص)، إذ يتضمن نظام المساءلة هذا آليات عمل واضحة، وأدوات قياس لبيان مواضع الضعف والقوة لكل مؤسسة أو برنامج على مستوى التعليم العام والتعليم العالي (البكالوريوس، والدراسات العليا) لجميع حقول المعرفة، ولكل جامعة على حدة، وذلك من أجل إجراء المقارنات المطلوبة في ما بين مؤسسات التعليم العالي، وكذلك في بين هذه البرامج.

5. وفي مجال استراتيجيات التعليم ومنهجيته، ثمة تدنٍ في مستوى المحاضرات ومهارات التدريس البيداغوجية، وما زال هناك الكثير من التحديات والسلبيات في هذا الجانب.

6. في الإطار العام لتقييم إنجازات الخطة ومتابعتها، يظهر أن هيئة الاعتماد تعمل من خلال مجلس التعليم العالي، وهذا يُضعف من استقلالية قراراتها، ولذلك فإنه من المناسب إعطاء مزيد من الاستقلال لهيئة ضمان الجودة والاعتماد، مع ضمان نشر معاييرها وشفافية قراراتها وعدالتها، ومع التأكيد على صياغة المعايير والشروط التي تستخدمها من خلال جهة أخرى مثل مجلس التعليم العالي، لضمان التقليل من الفساد الإداري.

7. لا يوجد في الاستراتيجية وإطارها العام ما يشير إلى وجود منهجية أو آليات معلنة لتوظيف أحكام المساءلة في دفع الجامعات والمؤسسات التعليمية للتطوير والتحسين.

8. نتيجة ضعف وحدة السياسات والتخطيط التابعة لمجلس التعليم العالي عن أداء المهام المنوطة بها بحسب نص المادة (8/أ) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018، أظهر إطار التقييم والمتابعة أن غالبية الإنجازات التي تمت هي في مجال الدراسات والأبحاث، وهذا يعني مزيداً من الوصف التفصيلي للواقع والمشكلات، ولذلك لا بد من تعزيز كوادرها هذه الوحدة من أصحاب الاختصاص، ثم الانتقال إلى

مرحلة توظيف هذه البيانات والمعلومات في رسم السياسات واتخاذ القرارات، إضافة إلى ضرورة إيجاد نظام محوسب لإدارة المعرفة المتأتمية من هذه التقارير والمعلومات، وهذا يتطلب إيجاد سحابة بيانات وطنية تكون (EIMS) جزءاً منها، وتكون تحت إدارة هيئة الاعتماد وهيئة المساءلة.

9. لم تتطرق الاستراتيجية أو الإجراءات إلى مجال تطوير المحتوى والمناهج، أو على الأقل وضع معايير تتضمن الممارسات الدولية الفضلى في تطوير المناهج والمحتوى الجامعي. كما لم تتطرق إلى بيان آليات للترجمة وتوفير بعض المصادر الأساسية باللغة العربية.

10. ما زال التعليم الجامعي يمارس بالطرق والمنهجيات التقليدية، ولم تُشر الإجراءات ولا مؤشرات الأداء إلى أهمية توظيف التكنولوجيا في تقديم المعرفة بطرق جديدة. وحتى في مجال التكنولوجيا، لا يوجد أي إجراءات لتحويل الجامعات نحو الإنتاج التكنولوجي والرقمي، وخاصة المحتوى التعليمي الجامعي، مما يتطلب إعادة النظر في التوازن بين التعليم التقليدي (traditional education) الجامعي والتعلم عن بُعد (distance education)، وزيادة توظيف الشبكات الإلكترونية، مع وضع معايير ضابطة لهذا الغرض، لدمج التعلم عن بُعد مع التعليم التقليدي في منظومة تعليمية جديدة في توظيف التعليم الممتزج (Blended Learning).

11. على مجلس التعليم العالي إعداد وثيقة سياسات للتعليم العالي ورفعها إلى مجلس الوزراء تنفيذاً لنص المادة (6/أ) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018. كما أن عليه التخلي عن أدواره الإجرائية والتنفيذية (مثل الاعتماد وضمان الجودة والمساءلة) لصالح هيئات مستقلة. إذ يُظهر الإطار الحاجة إلى مخاطبة هيئة الاعتماد من خلال مجلس التعليم العالي، مما يزيد من مركزية القرارات، والأصل أن يتبنى مجلس التعليم العالي منهجيات أكثر انفتاحاً، مثل عقد جلسات للعصف الذهني والحوار بين العاملين في هذه الهيئات لتوحيد الرؤى والتوجهات العامة والتوصل إلى تفاهات تزيد من درجات التنسيق.

12. بناء منظومة للمعايير المهنية للمدرّس الجامعي، لاستخدامها كأحد معايير تقييم الأداء وبناء المسار المهني، إذ لم تُبرز الخطة التوجهات العامة بشأن تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس الجامعيين، الذي يحتاج إلى معايير الأداء التي ستضبط تضافر الجهود نحو أهداف محددة، والتي سيُستند إليها في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وهذا يتطلب جهداً مشتركاً من القطاعين الخاص والحكومي في سلسلة من ورش العمل واستقدام الخبراء الدوليين، واستثارة حالة من الحراك التربوي الوطني لإيجاد إطار عام متوافق عليه من غالبية القطاعات ذات العلاقة.

13. العمل على توفير قواعد بيانات مشتركة تبين أولويات البحث العلمي على مستوى الأردن، وعلاقتها بسوق العمل والنمو الاقتصادي، إذ إن البحث العلمي يعدُّ من أهم وظائف التعليم العالي، وهذا ما يتطلب من الجامعات قيادة هذا المسار على المستوى الوطني. فكان يجب أن يظهر التوجه العام في كيفية التعاون مع الجهات ذات العلاقة لتحديد أولويات البحث المستقبلية بعيداً عن الآراء الفردية والخبرات الشخصية، وتحويلها إلى خبرات نابغة من إدارة وطنية للخبرة والمعرفة، من خلال عقد ورش العمل بين الجهات ذات العلاقة، كديوان الخدمة المدنية وصندوق دعم البحث العلمي وقطاع الصناعة.

14. تطوير نظام رتب الأساتذة والمدرسين الجامعيين، ليشمل برنامجاً تدريبياً تربوياً يكون حجر الأساس في استراتيجيات التدريس وكيفية استثارة إبداع الطلبة، وتحسين مهارات الأساتذة الجامعيين في توظيف التكنولوجيا وشبكات المعرفة، واستثمار قواعد البيانات الدولية لتطوير قدرات الطلبة والبحث العلمي، إضافة إلى تقديم الدعم المناسب لبناء قدرات طلبة التعليم العالي في البحث وحل المشكلات والتفكير الناقد. فقد كان من المناسب توجيه جزء من موازنة تنفيذ الخطة لوضع برنامج قابل للاستدامة حول بناء القدرات البحثية للطلبة، مثل إصدار مجلة متخصصة في نشر أبحاث الطلبة، أو منح جوائز لأفضل الطلبة الباحثين، أو إطلاق برامج استكشاف أثري للطلبة في مواقع أردنية مهمة، أو إقامة مخيمات علمية تزيد من تبادل الخبرات بين الجامعات والطلبة.

15. على مجلس التعليم العالي وضع منهجية محددة لإعطاء التراخيص والاعتماد للتخصصات والبرامج، بما يضمن عدم التكرار ويتفق مع المصلحة الوطنية.

16. تقييم البرامج والتخصصات في الجامعات لزيادة التكامل في الأداء الجامعي وتقليل التضارب والتعارض والتكرار في التخصصات. إن قيام بعض الجامعات بإنشاء جامعات أخرى وبموافقة مجلس التعليم العالي (الجامعة الأردنية/ فرع العقبة مثلاً)، يعدُّ هدراً للموارد وتعبيراً صريحاً عن المزاجية في الأداء، فكان الأصل أن يُستبدل بهذه التوجهات بناء شراكات بين الجامعات، تمنح الطلبة مزيداً من الثقة وتزيد من إقبالهم على برامج تعليمية محددة، مثل البرامج التعليمية المشتركة بين الجامعات تُمنح فيها الشهادات بالمشاركة بين مؤسستين تعليميتين وبمصادقة التعليم العالي.

17. ليس من المناسب إلزام الجامعة بالحصول على اعتماد دولي، ولكن من المهم رفع مستوى المعايير المحلية لغايات الاعتماد لتوازي المعايير الدولية، وإن تعذر ذلك فبالإمكان وضع تصنيف سلمي تكون درجته العليا تحقق المعايير الدولية.

18. تُظهر الموازنة أن المبالغ المرصودة كبيرة جداً مقارنة مع حجم الأنشطة المنوي تنفيذها، والتي تتمحور غالبيتها حول الدراسات والتقارير ووصف الواقع.
19. من الملاحظ على إنجازات الخطة، أنها تتمحور حول الدراسات والأبحاث وتشكيل اللجان، ولم تبرز إنجازات ملموسة موثقة بالشواهد والأدلة.
20. تقييم أداء مجالس أمناء الجامعات، وخاصة من ناحية قدرتها على جلب التبرعات ودعم الموارد المالية للجامعات وتنظيم شؤون استثمارها، وذلك استناداً لنص المادة (10) من قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018.
21. إلزام مجالس الأمناء بتقديم تقرير سنوي مفصّل إلى مجلس التعليم العالي عن أعمالها ومحاضر اجتماعاتها، ليتمكن المجلس من متابعة أداء هذه المجالس وتقييمه.

## الخلاصة والتوصيات

### - الخلاصة

بعد مراجعة استراتيجيات قطاع التعليم العالي، يبدو جلياً وجود إنجاز على الأرض، إلا أنه لم يحقق الكثير، إذ إن وتيرة التغيير الناجم عن أنشطة الاستراتيجية أبطأ بكثير من التغيرات العالمية في مجال التعليم العالي والناجمة غالباً بسبب الثورة الرقمية، والتي يمكن إجمالها بما يلي:

1. انتقل الاهتمام إلى تأثير تلك الثورة على الاقتصاد من خلال التجارة الإلكترونية، وإعادة توزيع مراكز الإنتاج الصناعي على أصقاع الكرة الأرضية.
2. بقي التعليم الجامعي إلى حدٍ كبير خارج هذه الثورة باستثناءات محدودة، مثل حوسبة المكتبات، والتسجيل الإلكتروني للالتحاق بالجامعات، وتطوير المحتوى الإلكتروني لبعض المواد.
3. جاء التأثير العميق لهذه الثورة الرقمية لتعزيز قيام الجامعات بوظيفتها على أسس إنتاج المعرفة وتعميمها، وفق أولويات الجامعات الجديدة التي قد تنشأ مستفيدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعليم الذكي.
4. قادت الثورة الرقمية إلى تعديل جذري في سوق العمل، مما أدى إلى تداعيات كبيرة على:
  - أ. ماهية المجالات والمواد التعليمية واستراتيجيات تدريسها.
  - ب. شيوع التعليم عن بعد والذي بات جزءاً مهماً من التعليم العالي، ليس في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية وحسب، بل وأيضاً في مجالات العلوم الصحية والهندسية.
5. السماح لشرائح اجتماعية غير طلابية بالاستفادة من التعليم الجامعي عن بعد، نتيجة تدني الكلفة، فالتحول من شأنه تخفيض إنفاق الجامعات على البنى التحتية وهيئة التدريس، وزيادة مواردها المالية، من خلال جني رسوم من مسجلين من خارج الفئة الطلابية.

## - التوصيات

1. إعادة النظر في أسس القبول الموحد، بحيث يُقسَّم إلى حُزَم تُعطى علامة الثانوية العامة فيه جزءاً، وامتحان القدرات جزءاً، ورغبة الطالب والميل والاهتمام جزءاً. وأن يصار إلى قبول الطلبة في ضوء هذه المنظومة الثلاثية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة ضمن السنة الأولى، بحيث يكون القبول فيها على مستوى الكليات وليس على مستوى الأقسام والتخصصات (وتكون هذه السنة بمثابة سنة تحضيرية)، وفي ضوء علامات الطلبة في هذه السنة يتم توزيعهم على التخصصات الدقيقة.
2. ربط أعداد المقبولين في الجامعات الرسمية والخاصة بالطاقة الاستيعابية الفعلية للكليات والتخصصات الدقيقة في كل كلية دون زيادة أو نقصان.
3. معالجة تكرار التخصصات في الجامعات الأردنية التي تتشابه أكثر مما يقتضيه أمر تحسين مستوى التعليم.
4. معالجة ضالة الموارد المخصصة للبحث العلمي، إذ تقع الجامعات الأردنية في الرُتَب الدُّنيا من خلال هذا المعيار.
5. معالجة وضع المختبرات الجامعية المتهالكة في غالبية الجامعات الأردنية.
6. الحد من ظاهرة هجرة العقول التي تدفعها الجامعات الأردنية عموماً ومجتمعاتها إلى ذلك، فيفتتح إنتاجها في بلدان أجنبية تدرك الفائدة من احتضانها.
7. معالجة الوضع المتدني للجامعات الأردنية في جميع المقومات المالية والأكاديمية والمادية، إذ حان الوقت لتجاوز التوصيف لهذا الوضع إلى البحث الجدي عن مفااتيح للخروج منه.
8. معالجة الأعداد الهائلة من طلبة الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه، وخصوصاً في التخصصات الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
9. البدء التدريجي بتخفيض الدراسات الموازية والاستعاضة عنها بالبرامج الدولية للطلبة الوافدين.
10. الاستمرار بتقليص عدد الطلبة الذين يُقبلون بالتخصصات المشبعة والتخصصات الراكدة، والاستعاضة عنها بالتخصصات الحديثة والمرغوبة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية.
11. تجويد برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في جميع البرامج، وخصوصاً في الدراسات الاجتماعية، مع ضرورة تجويد رسائل الماجستير والدكتوراه في هذه البرامج.

12. البدء التدريجي بربط حلقات الاعتماد بإجراءات الترخيص في الوزارة، وفصلها عن هيئة الاعتماد وضبط الجودة.
13. التركيز على ضمان الجودة ومخرجات التعليم، والاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في هذا الخصوص، على أن يتم إدخال مقيمين من الخارج إضافة إلى المخزون الوطني من المقيمين.
14. فصل وظيفة رئيس مجلس هيئة الاعتماد وضبط الجودة عن المدير التنفيذي للهيئة.
15. تغيير بنية أعضاء مجلس الهيئة بحيث يكون المجلس ممثلاً للجامعات الرسمية والخاصة والمشغلين في القطاعين العام والخاص وأصحاب الرأي والخبرة، في حين يكون الجهاز التنفيذي مكوناً من مديرين متخصصين بما يوكل إليهم من مهام ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات وإدارة مدير الهيئة والذي يكون ارتباطه مع مجلس الهيئة، ليتحقق مفهوم المساءلة بشكله الحقيقي.
16. إعادة النظر بتشكيل مجلس التعليم العالي؛ وذلك بتعديل نص القانون الذي شكّل المجلس بموجبه، بحيث يصار إلى زيادة عدد أعضاء المجلس وبما يستوعب ممثلي الجامعات الرسمية والخاصة والمشغلين وأصحاب الرأي.
17. تعزيز التشاركية والتعاون بين مؤسسات القطاع كافة، إذ صدر قانون التعليم العالي وقانون الجامعات المعدّل دون مناقشة الجامعات الرسمية والخاصة أو أصحاب الرأي والاختصاص بها، وأدخلت تعديلات على أسس اختيار رؤساء الجامعات ومجالس الأمناء. ولا بد من إعادة النظر ببعض تلك التشريعات.
18. إعادة النظر في إجراءات النشر العلمي لأعضاء هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي، ودعم الأبحاث العلمية المنشورة في المجالات المصنفة عالمياً، وتعديل التشريعات الخاصة بعمليات الترقية من حيث الإجراءات والمحتوى والزمن.
19. مراجعة المحتوى الذي تدرسه الجامعات وكذلك جودته، استناداً إلى المعايير الدولية والممارسات الدولية الفضلى، وتطوير لغة التعليم الجامعي، وإثراء المكتبة العربية بالتراجم الأكاديمية العلمية، وبالتالي فإن المضي قدماً في عمليات تطوير التعليم العالي يحتاج إلى الاستناد إلى عدد من الافتراضات المرتبطة بالتطوير والتغيير، ومنها:
  - التوجه نحو تحقيق الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تبني فكرة الجامعة المنتجة.

- تطوير المناهج الدراسية وأساليب التدريس بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي وثورة المعلومات والتعليم للمستقبل.
- الرغبة الحقيقية لدى القائمين على مؤسسات التعليم العالي في التكيف مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية، والبعد عن الجمود والنمطية في التفكير واتخاذ القرارات.
- بناء الشراكات الفاعلة مع المجتمعات المحلية والمشتغلين في إقرار الأولويات والبرامج والخيارات التعليمية.
- تحسين أساليب اتخاذ القرارات، وتنمية الإحساس بالمسؤولية.
- تخصيص الموارد المالية على النحو الأفضل.
- توفير أطر التقييم والمتابعة والمساءلة لمؤسسات التعليم العالي وفق معايير أكاديمية محددة الجودة.
- تحديث التشريعات والاستراتيجيات النافذة بالجامعات لمواكبة المستجدات.
- التنسيق والتكامل بين الخطط والمشاريع كافة تحقيقاً للرؤية التربوية.
- تطوير الكفاءة المؤسسية للجامعات والعاملين فيها استجابةً للتحديات.
- وجود تنظيم إداري قادر على ترجمة الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي بفاعلية.

## المراجع:

1. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025).
2. الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي للأعوام (2019-2021).
3. مسودة تقرير إنجازات الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025).
4. تقرير حالة البلاد / قطاع التعليم العالي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018.
5. القوانين:
  - قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018.
  - قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018.
6. الأنظمة:
  - نظام ممارسة العمل الأكاديمي في الجامعات والكليات الجامعية رقم (130) لسنة 2018.
  - نظام صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية رقم (114) لسنة 2018.
  - نظام شؤون الطلبة الوافدين رقم (108) لسنة 2018.
  - نظام صندوق دعم البحث العلمي والابتكار رقم (107) لسنة 2018.
  - نظام التنظيم الإداري لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2017.
  - نظام مكاتب خدمات طلبة التعليم العالي رقم (72) لسنة 2017.
  - نظام الإجازات من دون راتب لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية رقم (43) لسنة 2017.
7. التعليمات:
  - تعليمات عقد الدبلومات والدورات التدريبية في مؤسسات التعليم العالي الأردنية لسنة 2019.
  - تعليمات الترخيص لإنشاء الكليات الجامعية والمتوسطة التقنية «الخاصة» وإجراءاته (2017).
  - تعليمات دعم البحث العلمي والابتكار رقم (1) لسنة 2018.
  - تعليمات معادلة الشهادات غير الأردنية رقم (1) لسنة 2018.
  - تعليمات الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية رقم (2) لسنة 2018.
  - التعليمات المالية لمعادلة الشهادات غير الأردنية، وتصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي.
  - تعليمات الترخيص لإنشاء الجامعات والمؤسسات الجامعية «الخاصة» وإجراءاته (2017).
  - تعليمات صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية لسنة 2016.

